وخرج بعد القضاء يوخذ منه سدس الدية وان كان يخرج فرق كل شهر
يوخذ من كل رزق بحصته من الشهر حتى يحول السنون فرق في كل سنة مقدار
الثلث وان خرج بعد القضاء بوم او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر
بحصة الشهر وان كانت لهم ارزاق فرق كل شهر وعطية فرق كل سنة
وضت الدية فرالعطية دون الارزاق لانه ايسر لانه ان لم تعطية كمر
ولان الرزق للكفاية الوقت فيعتنه الاوامنه والعطيات ليكونوا
فرالديوان فايمن بالبصرة فيتيسر عليهم قال واوحل القاتل مع العاقلة
فيلون فيابؤدي كاحدهم لانه هو القاتل فلا مخل لخراجه ومتاخذه
غيره وقال الشافعي لا يجب على القاتل شئ من الدية اعتبارا بالجزء بالكل
في النفي عنه والجامع كونه معذورا قلنا اجبا بالكل اجحاف به ولان كل
الجاب اجزء ولو كان الخاطئ معذورا فالبري عنه اولى قال ويعقل
ولا تزر وازرة وزر اخرى وليس على الابن والذرية من جناية
خطا فرالديوان عقل لقول عمر رضي الله عنه لا يعقل مع العاقلة صبي
ولا امرأة ولان العقل انما يجب على اهل النصرة لنهم مواقبته والكاس
لا يناصرون بالنساء والصبيان ولهذا لا يوضع عليهم ما هو تخفيف
من النصرة وهو الجزية وعلى هذا لو كان القاتل صبيا او امرأة لا شئ عليهم
من الدية بخلاف الجمل لان وجوب جزء من الدية على القاتل باعتبار
انه احد العاقلة لانه منصر نفسه وهذا لا يوجد فيهما والفرض لهما من العطاء
للمعونة لا للنصرة كفرض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهن
ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر اخر به به اذا كان لاهل كل مصر ديوان
على حدة لان التناصر في الديوان عند وجوبه ولو كان باعتبار القرب
في السكنى فاهل مصر اقرب من اهل مصر اخر ويعقل كل اهل مصر من اهل
سوادهم لانهم اتباع لاهل المصر فانهم اذا عزبهم او استنصروا فهم

فيعقلونهم

فيعقلونهم اهل المصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة
وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر باهل ديوانه لتجبره
والحاصل ان الاستنصار بالديوان ظهر فيظهر معه حكم النصرة بالقرابة
والنسب والولاء وقرب السكنى وغيره وبعد الديوان النصرة بالنسب
على ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من مسائل العاقل ومن جنى من اهل
المصر وليس له فرالديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه وسكنه
المصر عقل عنه اهل الديوان من ذلك المصر لم يشترط ان يكون بينه
وبين اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لان الذين يدبون من اهل
المصر ويقدمون نصرتهم يدفعون عنهم اهل الديوان من اهل المصر
ولا يختصون به اهل الخطة وقيل ثلاثة ايام اذا كان قريبا وقال الكاب
اشارة اليه حيث قال واهل البادية اقرب اليه من اهل المصر وبهذا
لان لوجوب بحكم القرابة واهل المصر اقرب منهم كما في نفقة القرابة
على النصرة لهم فصار نظير سائر الغيبة المنقطعة ولو كان البدوي
نازلا في المصر لا سكن له فيه كما ان اهل البادية لا يعقل عنهم اهل المصر لان اهل المصر لا ينصرون
من لا سكن له فيه كما ان اهل البادية لا يعقل عنهم اهل المصر لان اهل المصر لا ينصرون
لانه لا يتصرهم واذا كان لاهل الذمة عواقل معروفة بنى فقون
بها فقتل احدهم قتيل فديته على عاقلته بمنزلة المسلم لانهم التزموا احكام
الاسلام في المعاملات لا سيما في المتاع الخاصة على الاضرار وعسى
التناصر موجود فرحقهم واذا لم يكن لهم عاقلة معروفة فالدية في ماله
في ثلث سنين من يوم تقضي بها عليه كما في حق المسلم لما بينا ان الواجب
على القاتل وانما تحمل عنه عاقلته ان لو وجدت فاذا لم توجد
بقيت عليه بمنزلة ما جرى بين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه
يقضي بالدية عليه في ماله لان اهل الدار ليسوا من اهل الاسلام لا يعقلون عنه ومنه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)